



تاريخ العرض

2025/07/29

عرض بعنوان " من منطلق رؤية لحكومة المستقبل مقترح استشارافي
لسياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسياسة الاقتصاد الرقمي"

تقديم

د/ مبروك القمبيري



حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

عرض مقترح

سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

اعداد

د.المبروك سالم القمبى

مستشار اتصالات وتكنولوجيا معلومات

29/07/2025



حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مقدمة

إن الاثر الكبير الذي أحدثته الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الحياة العامة **وأثرها العميق والملموس على النمو الاقتصادي والاجتماعي، اضحى ركيزة رئيسية من ركائز بناء المستقبل ومحرك صاعد ورافعة للاقتصاد الرقمي؛** لم يعد للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حدود ولا مناخ ولا اطار مرتبط بكيانها وحده، بل انتشرت وامتدت وتداخلت بتقنياتها وبيئتها عملها، فاستحدثت ثقافة واصبحت صناعة قائمة الذات تقود معظم قطاعات الدولة المختلفة الى **مستقبل عالم رقمي،** حيث التنافسية والمنافسة اعتمدت الابتكار والأفكار والتكنولوجيا والسرعة والدقة والجودة والإنتاجية، والرقمنة والشفافية خط أساس، اذ لا يمكن للاقتصاد الرقمي أن يزدهر وينمو بمنأى عن استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

كما ان الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، **أصبحت ممكنا مهما في عديد القطاعات كالتعليم والصناعة والاقتصاد والتجارة والطاقة والصحة والنقل والامن وفي قطاعات الخدمات العامة،** وحافزا للاستثمار، وشريكا في تحقيق التطور والتنمية المنشودة، حتى تحقق ليبيا تطلعاتها بان تكون ضمن مصاف الدول المتقدمة التي يشار لها بالبنان، حيث التميز في الأداء الحكومي؛ والتنوع والجودة في الخدمات الحكومية، ان هذا القطاع اصبح يشكل علامة فارقة ومؤثرة في التنمية الكلية عوضا عن دوره الاساسي في التنمية المعرفية والتواصلية، في ظل السباق والتطور التكنولوجي المحموم اصبح بالضرورة تطوير واستحداث السياسات ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات امرا بالغ الاهمية.

وفي ضوء التجارب والممارسات الدولية، لتطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتسارع الهائل للطلب الملح على المعلومات والبيانات التي شكلت بدورها تسارعا في تطور التكنولوجيا والدفع بالنمو الاقتصادي والاجتماعي الى الأفضل، كان **النضج لسياسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تائيرا إيجابيا في التحول الرقمي الذي ساهم بشكل مباشر في تطور الاقتصاد الرقمي** الذي شكل في مراحلها السابقة قرابة ربع الناتج العالمي من الاقتصاد العالمي، أصبح من الطبيعي سن جملة من السياسات الديناميكية والتعريف بها خصوصا مع التوسع الغير مسبوق في التطور التكنولوجي وتنوع الخدمات الرقمية والسرعات الفائقة لوسائط النقل الرقمية.



حزب السلام و الازدهار
مواطنة .. تنمية .. ازدهار

البنية التحتية للسياسات



اعتبارات مهمة لصياغة سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

• 01
تثمين الشراكات مع القطاع الخاص لزيادة تواجد المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر

• 02
ديناميكية التناغم مع الطلب المتنامى تجاه خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

• 03
قابلية قياس الأثر والمتابعة الدقيقة ومراجعة السياسات وتقييم فعاليتها بشكل مستمر

• 04
تعزيز البنية التحتية المتكاملة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

• 05
تعزيز توسيع البنية الاساسية في المناطق الأقل تنمية





حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

مبادئ سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الوصول السلسل والموثوق الى البنية التحتية، البيانات، المنصات الرقمية، التقنيات، الابتكار، تنمية الرأس المال البشري، الثقة في البيئة الرقمية. وباعتبار هذا القطاع هو العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، فقد تم وضع سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما تحتويه من محاور رئيسية، ومبادئ أساسية للمساهمة الفاعلة في تحقيق أسس السلام والنمو والازدهار على مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

نطاق السياسة

يشمل نطاقها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما فيه من ركائز أساسية، من تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الناشئة وبيئة الاعمال والخدمات ونماذج أعمال، ويشمل العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تدعم نمو وازدهار القطاع وتمكّن من تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرجوة؛ كتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، والاستثمار وتبني التقنيات، وتمكين ريادة الأعمال، وتحسين البيئة التشريعية وتطويرها.

المرجعية

- كما جاء في المسار السابع التي تضمنتها كلمة رئيس الحزب بتبني الحزب إعادة هيكلة الاقتصاد لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، على أسس الاستدامة والتنوع، والعمل على خلق
- تطلّحات تنويع الاقتصاد بشكل ملحوظ في حكومة عز الدين قاضي التي الإقتصاد على البيجود بنية تحتية رقمية، يكون فيها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أهم الممكنات ليس فقط للوصول الى دولة المؤسسات بل لتحقيق غايات التحول الرقمي



حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

المرجعية

اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

- الهدف الرابع والثامن اللذان يهدفان الى ضرورة العمل على تحقيق النمو الاقتصادي، وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، واتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على الفقر وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار. اهداف السياسة
- الاستفادة القصوى من خصائص قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووضع التحول الرقمي كقاطرة أساسية ورافعة من رافعات التنمية لتحقيق الازدهار والنمو.
- بناء نموذج بابعاده الاقتصادية والاجتماعية يُعنى بسد الثغرات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وضمان مساهمة نمو القطاعات الأخرى. ووضع استراتيجية متكاملة مع كافة القطاعات الأخرى لتحقيق خطوات ملموسة نحو نمو للاقتصاد الرقمي.
- تبني مفهوم التنمية الشاملة كهدف رئيسي يعبر عن أهمية إشراك كافة افراد المجتمع في الثورة الرقمية وتمكين الأفراد والأجهزة التنفيذية الحكومية والقطاع الخاص من استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها بشكل كامل

اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة' اخذت هذه السياسة بالاعتبار ما اعتمده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر واعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 ومن تلك الأهداف :



حزب السلام و الازدهار
مواطنة .. تنمية .. ازدهار

العناصر الاساسية لسياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنمية راس المال البشرى

- تطوير وتنمية المهارات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- التفاعل المستمر بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الحكومى ومؤسسات التعليم وتصميم وتنفيذ البرامج والأنشطة التدريبية لكسب المهارات المقررة المعرفية والمهارية في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- تصنيع وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، تطوير البرمجيات، صناعة الاعلام بناء على التأثير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإعادة هيكليته

حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

نموذج تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- تسعى الحكومة الى إعادة هيكلة القطاع وتبنى سياسة تهدف الى تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يحقق اهداف التنمية المكانية والمردود الايجابى على الأنشطة التنموية للدولة دون الاضرار بمصالح الدولة ومناعتها
- منح الاستقلالية لسلطة تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (المنظم)، وتمكينه من تحقيق التمويلات الناجعة لتعبئة الميزانية العمومية والمشاركة في البرامج التنموية والاستثمارية للدولة
- تعمل الحكومة على تعزيز استراتيجيات لاعداد البنية التحتية للصناعات الرقمية بما فيها صناعة المحتوى والتطبيقات والبرمجيات والأنظمة الالكترونية والرقمية الحديثة.





قطاع الاتصالات

- تقر الحكومة بأن تطوير قطاع الاتصالات يسهم بشكل رئيسي في التنافسية. فوجود شبكة اتصالات تتسم بالكفاءة و القوة و المرونة يوفر الركيزة الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي وخدمات الحكومة الرقمية الذكية .
- الحاجة الى التوجه الى الاقتصاد الرقمي وذلك ان تكون خدمات الاتصالات المقدمة في متناول جميع المستخدمين و بشكل شامل وامن وموثوق، وان تكون الكلفة معقولة و التوافر الشامل وان تسهم الخدمات في ادماج كافة المواطنين في الاقتصاد الرقمي و بالتالي استخدام كافة تطبيقات الحكومة الرقمية .
- وجود تعليمات تنظيميه مناسبة و تشريعات مالية ملائمة، و سياسة تجارية تنافسية تمكن القطاع من الازدهار
- تعزيز الطيف الترددي و الامتداد الجغرافي و المشاركة في خدمات من الجيل الخامس لتشجيع المشاركة في تطوير البنية التحتية للاتصالات، مع افضلية التحويل الإيجابي التحتية بتكلفة مناسبة تسهم في تطوير قطاع الاتصالات التي تكون الهيئة المنظمة للمعلومات كمعطى أساسي لتطوير الشبكة بفعالية وتعزيزها من خلال التعليمات التنظيمية المساندة



مراجعات السوق

- ضرورة قيام الحكومة بتنفيذ مراجعات السوق في الوقت المناسب وذلك لضمان ديمومة التنافسية في سوق الاتصالات وتحديد القوة السوقية لكل مشغل على حدى وتحديد العلاجات التنظيمية المناسبة للتقليل من اثار الهيمنة والقطع مع محاولات احتكار السوق.
- نشر المعايير المتعلقة بمراجعات تنافسية السوق لتحديد توقيت المراجعات المستقبلية وتطبيق هذه المعايير لإعداد قائمة بالأسواق والمنتجات الجغرافية التي تعتزم مراجعتها والجدول الزمني للمراجعات
- خطة توفير الطيف الترددي للمرخص لهم والتأكد من الاستخدام الأمثل للطيف الترددي المستخدم بما يحقق الفائدة القصوي منه
- نشر خطة لترح نطاقات الطيف الترددي المخصصة للإستخدامات المدنية و المتاحة لمرخصي الاتصالات لمساعدتهم في تخطيط الاعمال التجارية والتشغيلية شريطة أن تكون الخطة ذات بعد زمني محدد
- يتوجب على سلطة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمراجعة الخطة كل ستة أشهر وتعديلها إذا لزم الامر، ونشرها علي موقع سلطة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الالكتروني، علي أن تكون الخطة متوافقة مع مخرجات مؤتمرات الراديو العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات ذات العلاقة.



جميعب السلام والبلاصهار
مواطننا .. تنمية .. ازدهار

دعم تطوير الشبكة وتقديم خدمات جديدة

يجب أن يتمكن مرخصو الاتصالات من إنشاء شبكات الاتصالات بكلفة معقولة في جميعب السلام والبلاصهار وذلك لتلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي ولذلك تطلب الحكومة ما يلي :

- ضرورة وضع تدابير لضمان قدرة المشغلين علي الحصول علي حق الطريق بأسعار معقولة وبما تعزز نشر شبكات الالياف الضوئية وفتح مسارات للبنية التحتية للشبكات
- تقوم الحكومة بإعداد إطار قانوني مناسب لإدارة وتنظيم حق الطريق لتشجيع تطوير شبكات الاتصالات وتمكين المرخص لهم من نشر البنية التحتية الضرورية . يشمل حق الطريق، (استخدام الأبراج والكبائن والبنى التحتية الأخرى الموجودة فوق الأرض أو علي المباني أو علي الأرض والمساحات اللازمة لتمديد الكوابل وبناء المناهل تحت الأرض) .

**تطبيق إطار واقعي للمشاركة في البنية التحتية بشروط تعاقدية عادلة ومعقولة
توافر الطيف الترددي**

تلتزم سلطة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- ضمان توفير الطيف الترددي اللازم للاستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IOT) والجيل الخامس لشبكة الاتصالات المتنقلة.
- تطبيق مبدأ حيادية التكنولوجيا علي تخصيصات الطيف الترددي الجديدة لاستخدامها في توفير خدمات الاتصالات العامة
- دراسة الأسلوب الأمثل لادخال حيادية التكنولوجيا علي نطاقات الطيف المخصصة مسبقا بشكل منصف ودون تمييز وبطريقة تحمي الخدمات القائمة المقدمة من قبل المرخص لهم
- باستخدام أساليب تقييم تخصيصات الطيف الترددي بما يضمن ملائمة رسوم الطيف الترددي مع قيمته الاقتصادية في السوق المحلية



حزب السلام و الازدهار

مواطنت .. تنمية .. ازدهار

تمكين التشغيل الفعال للسوق

- ستقوم الحكومة من خلال الوزارة وبالتعاون مع سلطة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمراجعة مدي الحاجة الي انفاذ القرارات التنظيمية التي تتخذها سلطة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة الي إحداث أي تعديلات علي المواد القانونية المتعلقة بإنفاذها.
- على الحكومة السعي في انشاء المحكمة الاقتصادية المتخصصة في التحكيم والتقاضى في المنازعات الاقتصادية وبالقضايا والنزاعات المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- تعمل سلطة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات توفير التدريب المناسب لكافة قضاة المحكمة الاقتصادية وللمحامين الذين يمثلون أمامها حول قانون الاتصالات والأنظمة والتعليمات **أمن وحماية البنية التحتية الوطنية الحيوية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**
- على الحكومة وضع الضمانات اللازمة للأمن المادي والأمن الإلكتروني لأنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع على نحو يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية المعتمدة للأمن السيبراني.
- ضرورة ان تستمر خدمات الاتصالات في العمل خصوصا في حالات الطوارئ أو في حالات الاضطرابات أو الكوارث .



حزب السلام و الازدهار

مواطنت .. تنمية .. ازدهار

قطاع تكنولوجيا المعلومات

● تقر الحكومة بحساسية واهمية دور قطاع تكنولوجيا المعلومات في التنمية الوطنية ودوره في تنمية وتطوير الاقتصاد الرقمي واهمية الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي (AI) وسلسلة الكتل (blockchains) وإنترنت الأشياء (IOT) ، وعليه تؤكد هذه السياسة علي دعم الحكومة لتطوير وتنمية هذا القطاع بهدف تطويره كمرکز قوي لخدمات تكنولوجيا المعلومات محليا واقليميا، وممكنا موثوقا ومصدرا أساسيا للاقتصاد الرقمي والتنمية.

● تؤكد الحكومة علي ضرورة إدارة قطاع تكنولوجيا المعلومات بالحد الأدنى من التعليمات التنظيمية المقيدة

● تعمل الحكومة على ضرورة توفر مهارات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد والي الحاجة المتزايدة لحماية المعلومات والبنية التحتية للقطاع وخدماته

قطاع تكنولوجيا المعلومات كمرکز خدمات إقليمي

تسويق صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات

● تحت الحكومة هيئة الاستثمار بالعمل علي تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الفرص المتاحة التي تنشؤها الدولة.



تمويل ودعم الشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات استخدام التجارة الإلكترونية

- تقر الحكومة سرعة التعاون بين وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة بالتعاون مع الوزارة في وضع سياسة للتجارة الإلكترونية تأخذ في الحسبان استراتيجية التجارة الإلكترونية المعتمدة.
- تقر الحكومة بأهمية استعمال الطرق المعتمدة للدفع الإلكتروني المختلفة والزام كافة الجهات الحكومية المعنية توفير خيارات متعددة للدفع الإلكتروني ضمن بيئة آمنة. ودفع تكاليفها عبر نفس البوابة الإلكترونية
- المناطق والمجتمعات الرقمية "الذكية"
تدعم الحكومة التحول الرقمي بالترويج للمناطق الرقمية الذكية التي تعتمد مرافقها الخدمية العامة على استخدام التقنيات الذكية
- على الحكومة تقييم جدوى ونطاق إنشاء المدن والمناطق الذكية في جميع أنحاء البلاد، وتحديد الخدمات الذكية التي سيتم تنفيذها ، وتحديد أصحاب العلاقة ومسؤولياتهم والمتطلبات والقيود التنظيمية والقيود المفروضة على الميزانيات والفرص والمزايا، والمسائل الامنية وغيرها من التهديدات ، والتكاليف ونهج التنفيذ.
- على الحكومة إنشاء عدد من التجمعات والمناطق الذكية بالتعاون مع البلديات والقطاع الخاص والمؤسسات المعنية الأخرى، ومراقبة التنفيذ والأداء للمناطق الذكية لتحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الذي تم فيها.





حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

سؤال للحضور وللمتابعين عن بعد

من مقياس واحد الى عشرة ، ما هي نسبة اعتقادك ان سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مهمة للوصول الى حكومة رقمية وخدمات رقمية متميزة يستفيد منها المواطن والاقتصاد الوطنى؟



حزب السلام و الازدهار

مواطنت .. تنمية .. ازدهار

قطاع البريد

مراجعة حوكمة شركة البريد

المباشرة بالتحول الرقمي لشركة البريد

- وضع وتنفيذ خطة التحول الرقمي على أن يتم الانتهاء من تقييم قدرات الشركة وخطة التحول في اقرب الاجال.
 - ضرورة ان يتبنى قطاع الخدمات البريدية المتطلبات اللوجستية لخدمات التجارة الإلكترونية المتطورة،
 - تعمل الحكومة على اصدار سياسة تعزز دور التحول الرقمي للخدمات البريدية
 - الإسراع في اعداد مشروع مخطط الترقيم والعنونة الرقمية للشوارع والمرافق والمباني في كافة انحاء البلاد لاهميتها في إنجاز خدمات التجارة الالكترونية وتسليم واستلام البضائع
- #### مراكز خدمة المواطن
- على الحكومة إنشاء مراكز خدمة المواطن داخل مكاتب البريد، وتمكين الافراد والشركات من الوصول إلى خدمات الحكومة الرقمية والحصول على دعم موظفيها، وتوفير الخدمة للمستفيدين الذين ليس لديهم أجهزة مناسبة او ليست لديهم المهارات أو القدرات على استخدام الخدمة الرقمية



حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

النضج والجاهزية الرقمية

ستستمر الحكومة، وبشكل دوري، في جمع الاحصائيات لرصد التقدم في مجال الجاهزية الرقمية وقياس النضج الرقمي للقطاع الحكومي بما فيها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللمستهلكين

نموذج الحوكمة

- تقرر الحكومة أهمية المضي قدما في التحول الرقمي، وعلى الوزارة اعتماد نموذج حوكمة موضوعي مبسط ومبتكر وفعال للتحول الرقمي، يحدد أدوار ومسؤوليات واضحة لكافة الأطراف المعنية، ويعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص
- ستضمن الحكومة امتلاك الوزارة للمهارات اللازمة لإدارة وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي،
- تدعو الحكومة الوزارة والقطاعات التابعة او التي تحت اشرافها على إنشاء مركز مهارات للتحول الرقمي خاص بها، يوكل لها مسؤولية تطوير إجراءات وعمليات العمل والخدمات الرقمية وانظمة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها .



حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

البنية التحتية للتحول الرقمي

ستواصل الحكومة تطوير وتحسين وتحديث البنية التحتية الرقمية وضمان تأكيد تامين السعات الكافية والأداء والموثوقية والحماية العالية، لكي تتمكن كافة مؤسسات القطاع العام والخاص من استخدامها بشكل فعال وآمن.

- ضرورة تبنى الحكومة استخدام خدمات الحوسبة السحابية لتوسيع سعات التخزين المملوكة لها والاستفادة من خدمات إدارة البيانات والتطبيقات المتوفرة في الحوسبة السحابية .
- العمل على إدارة شبكات الاتصالات ونظم المعلومات الحكومية وفق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في إطار السياسة التي ستعلنها الحكومة عبر الهيئة الوطنية لامن وسلامة المعلومات والتي تهدف الى حماية وتامين انسياب وتنقل البيانات .

البيانات الحكومية

- تؤكد الحكومة على أن يتم تخزين وتداول وإصدار البيانات الحكومية بطريقة تضمن الحفاظ على الامن الوطني والخصوصية للأفراد، وأن يخضع نشر البيانات إلى سياسة بيانات تحافظ على الأمن والخصوصية .
- تضع الحكومة كافة الضمانات والمعايير والضوابط للحفاظ على خصوصية أصحاب البيانات....(انتهى العرض)





حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

انتهت وثيقة عرض مقترح

سياسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

اعداد

د.المبروك سالم القمبري

مستشار اتصالات وتكنولوجيا معلومات

29/07/2025

شكرا على حسن الانتباه



حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

سؤال للمستشار أحمد رمضان فارس

س 1/ ماهى الخطوات الثلاثة الرئيسية ذات الأولوية من وجهة نظرك للتسريع في تنفيذ سياسة الاقتصاد الرقوى وما هو دور المشغلين في تحقيق رؤية وسياسة الاقتصاد الرقوى؟

س 2/ استشرافا للمستقبل ، صف لنا الكيان او الجسم المستقبلى الذى تتصوره للاشرف على هندسة وتنفيذ سياسة الاقتصاد الرقوى؟